هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

مؤتمر الهيئات الشرعية
للمؤسسات المالية الإسلامية

٢٦ – ٢٧ مايو ٢٠١٠ م
المنامة – مملكة البحرين

بحث
مشكلات إدارة الخزينة في المصارف الإسلامية

إعداد الدكتور
محمد البلتاجي
رئيس الإدارة الشرعية البنك الوطني للتنمية
(مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر)

مايو ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكلات إدارة الخزينة في المصارف الإسلامية

- **تمهيد :**

تعد إدارة الخزينة من أهم إدارات المصارف الإسلامية ، حيث أدى التطور السريع فى وسائل الاتصال وثورة المعلومات الذى صاحب النشاط المتزايد فى التجارة العالمية وانتشار عقد الصفقات من خلال شبكة الإنترنت واستحداث وسائل جديدة لإجراء التحويلات بين المؤسسات المالية إلى ظهور خدمات مصرفية جديدة تواكب هذا التطور ومنها عمليات الخزينة ، وحتي تتمكن المصارف الإسلامية من الانطلاق نحو مواكبة التطور في الصناعة المصرفية المحلية والدولية بضوابطها الشرعية يجب عليها أن تطور من مفاهيم عمل تلك ادارة بما يتوائم مع طبيعة المعاملات الدولية ولكن بضوابط شرعية .

وتعد وظيفة الخزينة إحدى الوظائف الفنية الهامة بالنوك من حيث الدور الذى تقوم به فى موازنة المراكز المالية وإدارة كافة أصول وخصوم البنك ، كما يتمثل عمل إدارة الخزينة فى دراسة مخاطر السوق مما يستلزم استخدام الأدوات المصرفية اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر واستغلال حسن إدارتها فى تحقيق الأرباح وكيفية الحد من تلك المخاطر MITIGATION ، وتهتم دراسة مخاطر السوق بالبنك بدراسة العوامل المؤثرة على مستوى السيولة البنكية وعلى قيمة عمليات مبادلة العملات وعقود الصرف الآجلة والعائد المستحق على إجمالي الأصول والالتزامات بالميزانية .

ومع إزدياد معدلات النمو في الصناعة المصرفية الإسلامية والتي بلغت نسبة ٢٨% خلال عام الأزمة (٢٠٠٩ م) علي الرغم من عدم تحقيق أي معدلات نمو لغالبية القطاعات وخاصة المصرفية منها خلال هذا العام ، فقد تحدت المصارف الإسلامية تلك الأزمة وأثبتت نجاحها بهذا المعدل من النمو حيث يقدر حجم أعمالها بنحو تريليون دولار أمريكة في مطلع هذا العام ٢٠١٠ م (١).

وهو ما يؤكد دقة الدراسة التي أعدها البنك الإسلامي للتنمية مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا والتى أشارت إلى بلوغ حجم الصناعة المالية الإسلامية خلال عام ٢٠١٠ م مبلغ ١,٤ تريليون دولار وعام ٢٠١٥ مبلغ ٢,٨ تريليون دولار (٢).

---

[1] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين ، عام ٢٠٠٩ م .

[2] البنك االإسلامي للتنمية ، صناعة الخدمات المالية الإسلامية (الخطة الرئيسية العامة للعشر سنوات ٢٠٠٦- ٢٠١٥) ، عام ٢٠٠٦ م.

- **هدف البحث :**

يهدف هذا البحث إلي بيان طبيعة عمل إدارة الخزينة وبيان أهم المشكلات التي تصادف إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية وذلك من خلال النقاط التالية :

- بيان طبيعة عمل والضوابط الشرعية للمصارف الإسلامية .
- بيان طبيعة عمل ومهام إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية .
- مشكلات إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية.

- **خطة البحث:**

لقد خطط هذا البحث ليقع في ثلاثة مباحث نظمت علي النحو التالي:-

المبحث الأول: خصائص المصارف الإسلامية .

المبحث الثاني: إدارة الخزينة بالبنوك التقليدية .

المبحث الثالث: مشكلات إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية .

المبحث الأول

خصائص المصارف الإسلامية

مفهوم المصرف الإسلامي: (١)

كما اتفق العديد من الفقهاء والباحثين فإن المصرف الإسلامي هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية ، كما يلتزم المصرف بأحكام الشريعة في كافة المعاملات المحلية والدولية سواء كانت مع بنوك تقليدية أو مؤسسات تمويل دولية ، وتتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص والتى برزت فى الآونة الأخيرة خلال وبعد الأزمة المالية العالمية ، والتي أكدت علي قوة آلية عمل المصارف الإسلامية ، وسلامة المنهج والخصائص التي تلتزم بها في معاملاتها المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة ، سواء المحلية منها أو الدولية .

*** الخصائص الفريدة المميزة للصيرفة الإسلامية:**

من أهم الخصائص التي تلتزم بها المصارف الإسلامية ما يلي:

١ – الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية:

ويلقى هذا الأساس إجماعا من الكتاب والباحثين على اختلاف تخصصاتهم باعتبار أن:

- النظام المصرفي الإسلامي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي، ويمثل أحد أجهزته الهامة.
- أن النظام الاقتصادي الإسلامي – التطبيق العملي لفقه المعاملات – يمثل جزء من الإسلام بشموله للعبادات والمعاملات والأخلاق في كل لا يتجزأ.
- أن الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية يتضمن تجنب النواهي باعتبارها حمائية للمنهج مثل (الربا –الغرر–الغش –الكذب –الخيانة–النجش–الاحتكار–الاكتناز–الإسراف والتبذير–الجهالة–الاستغلال)، وإذا كانت النواهي تمثل الحرام والمكروه فان الأوامر تمثل الواجب والمندوب و بينهما يكون المباح، حيث يعطي المنهج اليسر الذي يجعله مناسبا لكل زمان ومكان، وبالكل تكتمل عالمية المنهج.

---

[1] دا محمد البلتاجي ، برنامج "الرقابة على المصارف الإسلامية" ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر، القاهرة ، ص١٤-15 ، أبريل ٢٠١٠ م.

٢- تطبيق الوساطة المالية بالمشاركة :

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية، ويوضح هذا الأساس الدور الرئيسي للمصرف الإسلامي باعتباره وسيطاً يعمل على تنمية وجذب المدخرات من كل أفراد المجتمع باعتبارهم أرباب أموال والمصرف عامل عليها، ومن ثم يقوم بتوظيف الأموال مع المستثمرين من خلال صيغ استثمارات إسلامية، كما يقوم المصرف بأداء جميع الخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية ، وليس من خلال عقد القرض بفائدة .

٣- المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية:

ولما كان المصرف يقوم بجذب المدخرات من خلال دراسة لمختلف الدوافع الادخارية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المصرف فانه يسهم في التربية الادخارية، كما أن المصرف يقوم باستثمار الأموال بنفسه أو بالمشاركة مع الغير، وهو بذلك لا يقرض ولا يقترض، وإنما يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تطبيق الاقتصاد الحقيقي في المعاملات المالية ، حيث يتم تمويل السلع والخدمات الحقيقية وليست المديونيات والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة العالمية .

٤- المشاركة في الأرباح والخسائر:

الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية هو المشاركة في الأرباح والخسائر، تطبيقاً للقاعدة الشرعية " الغنْم بالغرُم " (الغُنم يعني المكسب، والغُرم يعني الخسارة)، فعلاقة المصرف مع المودعين تُؤسس على عقد المضاربة الشرعي، ومن ثم يتم توظيف الأموال إما مباشرة في مشروعات تملكها المصارف الإسلامية أو مشاركة الغير في مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية، ويتم اقتسام العائد بين المودعين والمستثمرين وفق نسب مئوية محددة مسبقا توزع من ناتج النشاط .

المبحث الثاني

إدارة الخزينة بالبنوك التقليدية

تمثل إدارة الخزينة محورا هاما في النشاط المصرفي ، حيث يتم من خلالها إدارة أصول وخصوم البنك ، ومن أهم أنشطتها إدارة السيولة النقدية فى حسابات البنك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لمواجهة مدفوعاته عن العمليات المصرفية الجارية ، وتحديد الفائض من السيولة واستثماره فى ضوء الأسعار المتاحة وبأقل تكلفة ممكنة ، مع تحقيق أعلى عائد استثماري آمن .

وتقوم إدارة الخزينة بالبنوك التقليدية بتقديم العديد من المنتجات ، حيث يتم تنفيذها من خلال غرفة المعاملات الدولية ، وقسم عمليات الخزينة .

- **منتجات إدارة الخزينة في البنوك التقليدية :**

تهتم ادارة الخزينة بتقديم الخدمات التى تسهم فى زيادة العائد على حقوق الملكية وزيادة العائد على الأموال المستثمرة ، ولكى تقوم إدارة الخزينة بتنفيذ مهامها فإنها تستخدم العديد من الأدوات المصرفية ويتمثل أهمها فيما يلى:-

١ - الودائع المصرفية Deposits :.

تعتبر الودائع المصرفية نوع من أنواع القروض بين البنوك وبعضها حيث تعرض البنوك ما لديها من فائض أموال لتستفيد بها البنوك الأخرى التى لديها عجز فى السيولة وجرى العرف على تداول الودائع لمدد معينة متعارف عليها حتى يسهل للبنوك عرض أسعارها من خلال الوسائل المتعددة مثل الرويترز Reuters والمدد المتعارف عليها هى:

- ودائع لمدة ليلة واحدة من اليوم إلى الغد.
- ودائع لمدة ليلة واحدة من بعد غد إلى يوم العمل التالى .
- ودائع لمدة أسبوع أو أكثر و لمدة شهر أو أكثر.

٢– عمليات الصرف الآجل Forward Exchange :

يتم تنفيذ عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية إما على أساس سعر فورى Spot Exchange أو يتم تنفيذها فى تاريخ آجل Forward Exchange وعمليات الصرف الآجل هى اتفاق على تنفيذ بيع وشراء عملة أجنبية تسلم فى المستقبل بناء على سعر يتفق عليه فى الحال ويتم اللجوء إلى هذه العملية لتفادى تقلبات سعر صرف العملات ، وسعر الصرف الآجل هو سعر الصرف الفورى السائد فى السوق وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعرى الفائدة السائدين فى الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل.

٣ – سعر الفائدة الآجل Forward rate agreement (F.R.A):

يتم إبرام اتفاق سعر الفائدة الآجل من أجل التحوط HEDGING ضد مخاطر تقلبات سعر الفائدة فى غير صالح العميل فإذا رغب أحد المقترضين التحوط ضد احتمال ارتفاع سعر الفائدة خلال فترة القرض يمكنه أن يتفق مع البنك على إجراء عملية F.R.A لمبلغ القرض لتثبيت سعر الفائدة مقابل عمولة مدفوعة من العميل للبنك ولا يستفيد المقترض إذا انخفض سعر الفائدة خلال هذه الفترة ، وإذا رغب أحد المودعين التحوط ضد انخفاض سعر الفائدة على وديعته خلال فترة مستقبلية فإنه يتفق مع البنك على إجراء عملية F.R.A لتثبيت سعر الفائدة ولا يستفيد المودع إذا ارتفع سعر الفائدة عن السعر المحدد.

٤ – خيار العملات الأجنبية Foreign Currency Option :

يعتبر أسلوب خيار العملات الأجنبية وسيلة أخرى للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف ويختلف خيار العملات الأجنبية عن عملية الصرف الآجل فى أن العميل الذى يستخدم خيار العملات الأجنبية له الحق وليس الالتزام فى الاختيار بين إتمام الصفقة وشراء العملة بالسعر المتعاقد عليه أو إسقاط حقه فى الاختيار إذا وجد ذلك فى غير صالحه، و مقابل تمتع العميل بهذا الخيار يدفع العميل (المشترى) للبنك (البائع) مقدما علاوة غير قابلة للرد Non Returnable Premium وهو الحد الأقصى لتكلفة خيار العملات الأجنبية أما متعاقد الصرف الآجل فهو ملتزم بتنفيذ العملية.

- **غرفة المعاملات الدولية. (Dealing Room) :**

ومن أهم أعمال غرفة المعاملات الدولية ما يلي :

١. تحديد أسعار بيع وشراء العملات المختلفة .
٢. تحديد أسعار العائد الدائن على ودائع العملاء والمدين على تسهيلات العملاء بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وإبلاغ فروع وإدارات البنك المعنية بها.
٣. بيع وشراء العملات فورى (Spot) أو آجل (Forward) مع فروع البنك والمراسلين والبنوك لمواجهة طلبات العملاء وإعداد الحوافظ الخاصة بها واستثمار فائض سيولة البنك أو تدبير العجز فى السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية عن طريق ربط ودائع مع البنوك والمراسلين لاستثمار الفائض أو الاقتراض منها لتدبير العجز.
٤. إنشاء وتجديد ودائع البنك لدى البنوك .
٥. بيع وشراء أذون وسندات الخزانة فى السوق الأولية أو الثانوية .
٦. إجراء عمليات المبادلات المختلفة للعملات Foreign Exchange Swaps .
٧. مراقبة حسابات المراسلين.
٨. تضع إدارة الخزينة نظاما مرنا لمتابعة مراكز العملات وتصفيتها بالطريقة التى تضمن للبنك عدم الدخول فى مخاطر تقلبات الأسعار.

- **قسم عمليات إدارة الخزينةBack Office :**

يقوم قسم عمليات الخزينة Back Office بتنفيذ ومراجعة كافة العمليات التي تتم بإدارة الخزانة من إصدار أوامر الدفع و تنفيذ القيود المحاسبية المتعلقة بتلك العمليات و التأكد من تأثيرها على حسابات البنك والتأكد من أن العمليات المنفذة تمت في إطار الحدود والسياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة البنك العليا وتتمثل هذه العمليات في الآتي:-

١. ودائع البنك لدى البنوك وودائع البنوك لدى البنك .
٢. إعداد بيان مركز البنك لدى البنوك ومركز البنوك لدى البنك .

٣. مراجعة الرويترز (Reuters) يوميا للتحقق من إثبات كل المعاملات المنفذة من خلال غرفة المعاملات الدولية وصحة تنفيذها ومطابقتها مع صورة الحوافظ المعدة لكل عملية.
٤. تنفيذ عمليات التحويلات من وإلى المراسلين التى تقرر عن طريق إدارة الخزينة.
٥. تحديد الأرصدة القابلة للاستثمار بحسابات البنك لدى المراسلين والبنوك وإخطار المتعاملين بالغرفة بها .

وتعد غالبية تلك المنتجات التي تقدم بإدارة الخزينة غير جائزة من الناحية الشرعية حيث أنها مرتبطة بشكل أو بآخر بأسعار الفائدة ، أو بآلية تنفيذ مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية .

المبحث الثالث

مشكلات إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية

تمهيد

أدي التطور الكبير في أعمال البنوك إلي التعامل مع قدر كبير من الودائع ، وقد أصبح إجمالي الحركة أسرع بكثير ، وقد جعل تطبيق وسائل الاتصال الحديثة إمكانية تحويل بلايين الدولارات من قارة إلي أخري خلال ساعات قليلة أمرا ممكنا (1) ، وقد ترتب علي ذلك وجود أموال يتطلب استثمارها سواء علي المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، وهذا رتب أعباء إضافية علي إدارة الخزينة والتي يعد من أبرز مهامها إدارة أصول وخصوم المصرف .

وسوف يتناول هذا المبحث المنتجات التي تقدم بإدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية وضوابطها الشرعية والتي من خلالها يتم إدارة السيولة النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية بالمصرف وتحقيق المعادلة الصعبة وهي الاحتفاظ بأقل قدر من السيولة بما يفي بالإلتزامات مع تحقيق أفضل استخدام ممكن من استثمار الأموال بما ينعكس علي أرباح المصرف ومن ثم علي أرباح المساهمين والمودعين .

كما يتم تناول أهم المشكلات التي تصادف إدارة الخزينة بالبنوك الإسلامية سواء من حيث إدارة السيولة أو المنتجات أو العلاقة مع البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الدولية ، ومدي إمكانية التغلب عليها.

---

[1] التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، ورقة مناسبات رقم ٢ ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية ، جده ، ص ٤٧، عام ١٤١٩ هـ.

أولا : أعمال إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية

تنقسم إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية إلى قسمين وهما :

أ- قسم الصرف الأجنبي (Foreign Currency Exchange) .

ب- قسم الاستثمار الإسلامي (Islamic Investment) .

- قسم الصرف الأجنبي (Foreign Currency Exchange) :

ومن أهم مهام هذا القسم ما يلي :

١ - عملية بيع وشراء العملات الأجنبية لتمويل العجز أو تسويق الفائض من العملة :

وتتم هذه العملية عن طريق مراجعة العملية المدخلة من قبل (DEALER) في النظام ومطابقتها مع الاتفاقية المبرمة من قبل إدارة الخزينة في نظام (REUTERS) علماً بأن هذا النظام الأخير هو نظام مراسلة بين كل DEALERS في البنوك سواءً محلية أم أجنبية وهو برنامج إلزامي ومحمي ومعتمد عليه ويرجع إليه في القضايا البنكية والمحاكم الدولية ، وتخضع هذه المعاملة لعقد الصرف بيع وشراء العملات.

٢ - عملية التحويل بين حساب البنك والبنوك المراسلة :

وتتم عمليات التحويل بين حسابات البنك في الدول الأجنبية لتسديد إلتزاماتها تجاه عملائها ولإتمام صفقات بنكية ، ونلاحظ بأنه لابد من تغطية حسابات البنك بالإلتزامات المترتبة عليه خلاف بعض البنوك التي تتمتع بإمكانية أن يصبح حسابها مكشوف وهذا يترتب عليه فوائد ، ويسمى حساب البنك في البنوك الأجنبية بـ (Nostro) وحساب البنوك الأجنبية لدى البنك المحلي بـ (Vostro) ، وقد أجازت بعض الهيئات الشرعية التعامل بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لتغطية الحسابات والأرصدة لدي المراسلين باستخدام ما يسمي " **الحسابات المتبادلة** " ، وملخصها أن يضع المصرف لدي المراسل مبلغا من المال لمدة معينة بدون فائدة علي أن يتم إجراء عمليات سحب علي حساب البنك لدي المراسل لفترة مماثلة بدون أسعار فائدة .

– قسم الاستثمار الإسلامي (Islamic Investment) :

يعهد إلي قسم الاستثمار الإسلامي في المصارف الإسلامية بإدارة واستثمار فوائض الأموال لدي المصرف ، ويعد هذا القسم هو وعاء الأموال POOL الذي يتم الأخذ منه والإضافة إليه ، ومن أهم المهام والعمليات التي تتم في قسم الاستثمار الإسلامي ما يلي :

١. البيع بالمرابحة :

وهي عملية تمويل إسلامي بين المصارف المحلية وغالباً ما تتم هذه العملية بنفس اليوم أي البيع والشراء بنفس اليوم ، وقد أجازت بعض الهيئات الشرعية مرابحة السلع بين المصارف الإسلامية لحل مشكلة السيولة النقدية في الأجل القصير .

٢. الوكالة :

الهدف من هذه العملية هو أن يكون البنك وكيلاً عن العميل في التصرف في أمواله وذلك باستثمارها في أسواق البضائع الدولية COMMODITY لصالح المتعاملين مقابل نسبة من الأرباح كعمولة وكالة .

٣. الاستثمار المباشر:

ويعد هذا المنتج من أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة الخزينة وهي استثمار فوائض أموال البنك وخاصة أموال المساهمين (الاحتياطيات والمخصصات) في القيام بعمليات استثمار مباشرة لصالح البنك من خلال الدخول في عمليات تمويل دولية مثل تمويل صفقات شراء بترول أو قمح للدول وبيعها إما عن طريق بيع المرابحة أو البيع الآجل .

وقد يتم تنفيذ تلك الاستثمارت من خلال صيغة الاستصناع لتصنيع طائرات أو ما شابه ذلك وقد تم تنفيذ تلك المعاملات في بعض المصارف الإسلامية .

ثانيا : مشكلات إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية

تصادف إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية العديد من المشكلات من أهمها :

١ - إدارة نسبة الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي:

تلزم البنوك المركزية المصارف الإسلامية بالقوانين والتعليمات الخاصة بالبنوك التقليدية ومنها نسبة الاحتياطي النقدي المودع لدي البنك المركزي ، وهذه النسبة تعد من أهم أدوات السياسة النقدية لدي البنوك المركزية في ضبط عرض النقود ومنح الائتمان وهي تتراوح من ١٠% إلي ٢٠% في بعض الدول وتحصل البنوك التقليدية علي نسبة فائدة مقابل تلك الأرصدة في حين لا تتمكن المصارف الإسلامية من ذلك ([1]).

وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بالمراقبة اليومية لتلك الأرصدة لدي البنك المركزي بحيث تضيف أو تخصم من الرصيد لدي البنك المركزي وفق أرصدة ودائع العملاء اليومية .

وتعد تلك النسبة من أهم المشكلات التي تصادف المصارف الإسلامية حيث تعد تلك الأموال جزءا غير مدر للأرباح ، وفي ذات الوقت مطالب المصرف بتوزيع أرباح علي تلك الأموال .

وقد قامت بعض المصارف عند إحتساب وتوزيع الأرباح علي أصحاب الودائع بخصم تلك النسبة من أرصدة الودائع ، وقد أدي ذلك إلي إنخفاض نسبة توزيع العوائد علي الودائع .

ويقترح لحل تلك المشكلة أن تقوم البنوك المركزية بإعفاء أو تخفيض تلك النسبة لأدني حد ممكن ، وخاصة أن العقد الذي يحكم تلك الودائع هو عقد مضاربة شرعي بين البنك وأصحاب الأموال ، وقد قامت بعض البنوك المركزية بإعفاء الودائع لمدة سنتين من نسبة الاحتياطي النقدي .

---

[1] د كمال حطاب ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، جامعة الشارقة ، الإمارات ، ص ١١٢ ، عام ٢٠٠٢ م .

٢ – إدارة نسبة السيولة القانونية :

تلزم البنوك المركزية أيضا المصارف الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية (إضافة لنسبة الاحتياطى النقدى) في حدود ٢٠% من أرصدة الودائع لديها (لتبلغ النسبة الإجمالية من أرصدة الودائع فى حدود ٣٥%) يتم استثمارها إما في أذون أو سندات خزانة أو تودع لدي البنوك المحلية ، بحيث تعكس مدي قدرة البنك علي مواجهة متطلبات السحب الطارئة وقدرته علي تسييل تلك الأرصدة ومن ثم مواجهة اللتزمات الطارئة (١) ، وتشكل تلك النسبة عائقا آخر أمام إدارة الخزينة حيث يجب عليها البحث عن مجالات استثمار شرعية وهو غير متوفر حاليا لدي غالبية المصارف الاسلامية حيث نادرا ما نجد بنوك مركزية تصدر بديل لأذون الخزانة بطريقة شرعية ، وعلي جانب آخر في بعض الدول هناك محدودية في عدد المصارف الإسلامية التي يمكن استثمار فائض السيولة لديها .

وقد تم حل تلك المشكلة في أحد البنوك من خلال التفاوض مع الحومة متمثلة في وزارة المالية علي إنشاء وإيجاد بديل لأذون الخزانة يتم من خلاله الاستثمار بطريقة شرعية ، كما أخذت موافقة من الهيئة الشرعية علي إمكانية الاستثمار مع البنوك التقليدية من خلال عقد الوكالة في مجالاتها المشروعة مثل فروعها الإسلامية وشركاتها التابعة أو في أصولها التي تدر عوائد ، مع التأكيد علي عدم استثمار تلك الأموال في أذون الخزانة أو السندات أو الودائع لدي فروعها التقليدية ، ويتم متابعة ذلك من خلال إدارة الخزينة .

٣ – عدم وجود أسواق ثانوية للأدوات المالية الإسلامية:

مشكلة أساسية تصادف المصارف الإسلامية وهي أن غالبيةعمليات التمويل تعتمد بشكل أو بآخر علي الديون ، مما يترتب عليه صعوبة تحويل الصيغ التمويلية الإسلامية(باستثناء الإجارة) إلي أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها (٢) ، ويمثل ذلك عقبة أساسية أمام إدارة الخزينة في إيجاد مجالات لاستثمار الأموال .

---

[1] د كمال حطاب ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، جامعة الشارقة ، الإمارات ، ص ١١٨ ، عام ٢٠٠٢ م .

[2] التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، ورقة مناسبات رقم ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٧، عام ١٤١٩ هـ.

ولذا يجب العمل علي استخدام صيغ التمويل الخري وخاصة الإجارة من جل توفير البدائل لإدارة الخزينة للاستثمار الإسلامي في الأسواق المالية وخاصة قصيرة الأجل .

٤ – إدارة السيولة بالعملة المحلية :

أدى عدم وجود صكوك إسلامية حكومية تستثمر فيها السيولة الفائضة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ، توفر سيولة بدون استثمار في كل من خزائن المصارف الإسلامية وأرصدتها لدى البنك المركزي .

كما أن عدم وجود أسواق مال بين البنوك الإسلامية لتبادل الودائع المختلفة فيما بينها ومن هذه الودائع (الودائع الليلية و ودائع أسبوعية وشهرية وربعية ونصفية وسنوية)، جعل البنوك التي لديها عجز في السيولة لا تستطيع أن تستفيد من البنوك التي لديها فوائض في السيولة .

ولذلك يجب العمل علي إيجاد جهة دولية خاصة بالمصارف الإسلامية لتسهيل عملية الاستفادة من فوائض السيولة لدي المصارف الإسلامية وتوفيرها لمن لديه عجز في السيولة النقدية .

٥ – إدارة السيولة بالعملة الأجنبية :

تشترك العملة الأجنبية مع العملة المحلية في صعوبة استثمارها استثمارات سيولة قصيرة الأجل محلياً للأسباب التالية (1):

- انعدام صكوك إسلامية بالعملة الأجنبية محلياً .
- انعدام أسواق المال Money Markets المحلية فيما بين البنوك المحلية الإسلامية فيما بينها .

ونظرا لانعدام الفرص المحلية لاستثمار السيولة تلجأ البنوك الإسلامية للإستثمار خارجياً ومع ذلك تواجه البنوك الإسلامية المخاطر والمصاعب التالية في إدارة سيولتها الخارجية وهذه المصاعب هي:

---

[1] الروضي عبد الله ، معوقات الاستثمار وإدارة السيولة في البنوك الإسلامية المحلية ، اليمن ، ص ٣، عام ٢٠٠٩ م .

- مخاطر الأزمة العالمية حيث معظم الأرصدة في الخارج توجد لدى بنوك معظمها مصنفة تصنيفات عالية ولكن جاءت الأزمة لتثبت أن هذه التصنيفات ليست إلا حبراً على ورق.
- ارتباط أرباح البنوك الإسلامية الخارجية بأسعار الليبور العالمي وبالتالي انخفاض هذه الأرباح بانخفاض أسعار الليبور حتى أصبحت لا تغطي ٣٠% من واجبات الزكاة على هذه الأموال .
- يمكن أن تكون أهم نقطة في المصاعب هي انعدام الخبرة المصرفية في مجال إدارة الخزينة لدى العاملين .
-

ويمكن استخدام نفس آلية الاستثمار لدي البنوك التقليدية بالعملة المحلية بشرط استثمارها في أنشطتها المشروعة مثل شركاتها التابعة أو لدي فروعها الإسلامية وخاصة أن لدي العديد من البنوك الدولية أقسام تعمل وفق أحكام الشريعة مثل سيتي بنك ودويتش بنك وبنك HSBC وبنوك أخري في إنجلترا وفرنسا وأمريكا .

٦ – الموائمة بين مصادر واستخدامات الأموال في مجالات التمويل :

من أهم المشكلات التي تصادف إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية هو العمل علي تدبير مصادر الأموال لعمليات التمويل وخاصة للعمليات طويلة الأجل ، حيث تتميز معظم الأوعية الإدخارية لدي البنوك الإسلامية بأنها ودائع قصيرة الأجل في حين يوجد لدي البنك عمليات تمويل تحتاج إلي فترات متوسطة وطويلة الأجل .

وتقوم إدارة الخزينة بالعمل علي تدبير تلك الموارد بحيث تحافظ علي توفير السيولة النقدية للتمويل مع المحافظة علي توفير السيولة فى مواعيد استحقاقها لأصحاب الودائع.

ولذلك يجب العمل علي إبتكار وتطوير أوعية إدخارية طويلة الأجل يتم استثمارها في عمليات تمويل طويلة الأجل .

ومن تلك الأوعية الإدخارية التي يمكن استخدامها صكوك الاستثمار وفق عقد الوكالة أو وفق عقد المضاربة ولمدد مختلفة ثلاث وخمس سنوات ، كما يمكن إصدار صكوك مخصصة لمشروعات معينة وقد سبق إصدار تلك النوعية من الصكوك في البنك الإسلامي الأردني منذ سنوات .

٧ – سعر الفائدة (معدل الربح)الرسمي الصادر من البنك المركزي:

يعد سعر الفائدة المعلن من قبل البنوك المركزية للودائع وعمليات الإقراض من المشكلات التي تصادف إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية حيث يعد مؤشر لتعاملات المصرف مع البنوك الأخري ، ومن ثم لا تستطيع إدارة الخزينة الزيادة عن معدل السعر المعلن خلال التعامل مع البنوك التقليدية وحتي المصارف الإسلامية.

ولذا يقترح أن يتم الإسراع في إصدار مؤشر ربحية لتعاملات المصارف الإسلامية.

النتائج

مما سبق يخلص الباحث إلي النتائج التالية :

(١) أهمية العمل علي إنشاء سوق ثانوية للمعاملات المصرفية الإسلامية .

(٢) أهمية إبتكار وتطوير أوعية إدخارية تتناسب مع طبيعة التمويل طويل الأجل .

(٣) قيام البنوك المركزية بإصدار تعليمات تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

(٤) إعطاء إهتمام أكبر من قبل الهيئات الشرعية لإدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية والعمل علي المساهمة في تطوير أعمالها.

(٥) العمل علي تدريب وتنمية مهارة العاملين بإدارت الخزينة علي مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية .

(٦) زيادة التعاون بين إدارات الخزينة بالمصارف الإسلامية في مجال التمويل .

(٧) أهمية وجود جهة لتنظيم عمليات استثمار فوائض السيولة لدي المصارف الإسلامية .

قائمة المراجع التي اعتمد عليها الباحث

١. الروضي عبد الله ، معوقات الاستثمار وإدارة السيولة في البنوك الإسلامية المحلية ، اليمن ، عام ٢٠٠٩ م ..

٢. كمال حطاب ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، جامعة الشارقة ، الإمارات ، ص ١١٨ ، عام ٢٠٠٢ م .

٣. التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، ورقة مناسبات رقم ٢ ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية ، جده ، عام ١٤١٩ هـ.

٤. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين ، عام ٢٠٠٩ م .

٥. البنك الإسلامي للتنمية ، صناعة الخدمات المالية الإسلامية (الخطة الرئيسية العامة للعشر سنوات ٢٠٠٦- ٢٠١٥) ، عام ٢٠٠٦ م.

٦. محمد البلتاجي ، برنامج "الرقابة على المصارف الإسلامية" ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر، القاهرة ، إبريل ٢٠١٠ م.